**الملتقى الوطني الافتراضي حول: النظام المالي الإسلامي**

**-آليات التطبيق وفرص النجاح-**

**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة**

**يوم 02 نوفمبر 2021**

**عنوان المداخلة: دور المؤسسات المالية الإسلامية الدولية في دعم النظام المالي الإسلامي "مجلس الخدمات المالية الإسلامية- أنموذجا-"**


**د.سميرة حسيبة** **بوالشعير سارة**

**أستاذ محاضر-أ-** **ط.دكتوراه**

**جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-**

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم النظام المالي الإسلامي، وذلك انطلاقا من تحديد مفهومه وأهدافه ووظائفه، مع تبيان أهم مكوناته، ثم التطرق لأهم الهيئات والمؤسسات الدولية التي تدعمه وتضمن له العمل بكفاءة وفعالية، ليتم في الأخير دراسة حالة مجلس الخدمات المالية الإسلامية باعتباره أحد أهم المؤسسات المساندة للنظام المالي الإسلامي من خلال إصداره لمعايير وضوابط إرشادية وملاحظات فنية تعمل على دعم متانة وشفافية صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتهدف إلى تعزيز استقرار المؤسسات المالية الإسلامية وتطويرها.

**Abstract**

This study aims to highlight the role of Islamic financial institutions in supporting the Islamic financial system, based on defining its concept, objectives and functions, with an explanation of its most important components, and then addressing the most important international bodies and institutions that support it and ensure it works efficiently, to finally study the case of the Islamic Financial Services Board As one of the most important institutions supporting the Islamic financial system through its issuance of guiding standards and controls that support the strength and transparency of the Islamic financial services industry, and aims to enhance the stability and development of Islamic financial institutions.

**مقدمة:**

يتجه النظام المالي العالمي إلى توحيد النظم والمعايير من خلال حوكمة عالمية بقيادة هيئات عالمية تعمل على مراقبة النظام المالي العالمي بإصدار أفضل الممارسات العملية في شكل معايير إرشادية. وتعمل المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية إلى تنظيم نفسها على نفس النمط وذلك من

خلال إنشاء هيئات دولية تعمل على إصدار معايير ومبادئ إرشادية، لنشر أفضل الممارسات للعمل المالي بالهيئات الداعمة أو مؤسسات البنية التحتية أو مؤسسات الحوكمة العالمية الإسلامية.حيث تعمل هذه الهيئات على توفير الدعم اللازم للنظام المالي الإسلامي وسلامة تطبيقه، ومساعدة المؤسسات الإسلامية على الاندماج في النظام المالي العالمي، من خلال الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة، بما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة المالية والمصرفية على المؤسسات الإسلامية.

المؤسسات الدولية الناشطة في هذا الميدان عديدة، ويعتبر المصرف الإسلامي للتنمية أولها والداعم لها من خلال قيامه بمهام اقتصادية وتنموية تجعله يعوض البنك الدولي بالنسبة لدول المؤتمر الإسلامية، كما تعمل هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية التي تصدرها الهيئات المتخصصة، ويقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة، أَو ملائمة المعايير الدولية القائمة بصفة تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: كيف يمكن للمؤسسات الدولية الإسلامية دعم النظام المالي الإسلامي؟ وما هو الدور الذي يؤديه مجلس الخدمات المالية الإسلامية في توحيد المعايير المعاملات الإسلامية؟ وسنحاول الإجابة من خلال ثلاث محاور:

**المحور الأول:** مدخل نظري للنظام المالي الإسلامي.

**المحور الثاني:** المؤسسات الدولية الإسلامية الداعمة للنظام المالي الإسلامي.

**المحور الثالث:**مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

**أولا: مدخل نظري للنظام المالي الإسلامي**

اعتنت الشريعة الإسلامية في أحد أهم مجالاتها بمالية الدولة، فوضعت نظاما متكاملا ينبثق من عقيدة الإسلام ونظمه التشريعية، وراعت فيه تحقيق التوازن بين هدف العدالة بين مختلف المتعاملين بمنعها الظلم والغرر والجهالة والربا، وبين هدف تحقيق المرونة في أحكامها لتكون صالحة لمختلف الأزمنة والأمصار.

**1- مفهوم النظام المالي الإسلامي وأهدافه:**

يعتبر النظام المالي الإسلامي أحد الأنظمة المتفرعة عن النظام الاقتصادي الإسلامي ويعرف بأنه: "مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال وكيفية الحصول عليها وطرق ذلك، وكيفية التصرف فيها وبالمالية العامة وكيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة والمتعددة وكيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يكون من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويكون من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع للاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتكامل مع السياسة المالية العامة ومؤسسات الزكاة والوقف وغيرها من المؤسسات العامة، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المالية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع"[2].

وتتحدد فعالية أي نظام مالي ولو جزئيا بقدرته على مساعدة المجتمع لبلوغ أهدافه الاقتصادية المقبولة، ومن أهم أهداف النظام المالي الإسلامي ما يلي:

---

[1] عوف محمد الكفراوي، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط 03، 2006، ص 15.

[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، جامعة القصيم للنشر العلمي والترجمة، 2014، ص 36.

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) ويشمل هذا الهدف ضمان حد أدنى من الدخل (حد الكفاية) لكافة أفراد المجتمع، ومواجهة أي تفاوت في مستويات الدخل والثروة داخل المجتمع وتقليل الفجوة في مستويات الدخل.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع وذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية بصورة مثلى (التوظيف الكامل للموارد).
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات الدولة المختلفة والعمل على رعايتها وتنميتها.
- استقرار قيمة النقود، بحيث تبقى وحدة حساب موثوقة، ووسيطا مقبولا للتبادل، ومخزنا للقيمة ثابتا ومستقرا، بالإضافة إلى توليد مدخرات كافية واستغلالها بكفاءة[1].

**2- وظائف النظام المالي الإسلامي**

إن تحقيق أهداف النظام المالي في إطار إسلامي سينعكس على الوظائف التي يكون من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فالوظائف التقليدية للنظام المالي الرأسمالي، كالادخار والثروة والسيولة... لن تتغير في النظام المالي الإسلامي من حيث هيكلها العام، ولكن الأدوات التي يكون من خلالها تنفيذ الوظائف تكون موافقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما يلي[2]:

- يوفر النظام المالي الإسلامي أدوات مالية سريعة التحويل إلى سيولة سهلة التداول، وذلك من خلال الأسواق المالية الموجودة في النظام، وتكون هذه الأدوات على شكل سندات الإجارة، أو شهادات الإيداع الإسلامية وغيرها، إضافة إلى تطوير أدوات سوق نقد إسلامية ملائمة؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 52.

[2] نفس المرجع السابق، ص 52-54.

- تسمح وظيفة الادخار لأصحابها (المدخرين) باستغلال فوائض أموالهم في أدوات مالية على أساس المشاركة، أو في ودائع مصرفية على أساس صيغة المضاربة الشرعية، بدل أن يكون هناك أدوات مالية أو حسابات مصرفية بفوائد ثابتة ومحددة مسبقا؛
- يوفر النظام المالي الإسلامي أصولا مالية لحفظ الثروة على أساس الملكية ترتبط قيمتها بأصول إنتاجية حقيقية، وتتغير هذه القيمة تبعا للتغير الفعلي في أداء الشركة، وربحيتها وقيمة أصولها ولا تتأثر هذه الأصول بالعمليات الصورية مثل البيع على المكشوف، والتعامل بنظام الهامش المحرمة في ظل النظام الإسلامي؛
- يتيح النظام المالي الإسلامي إمكانية الحصول على الأموال للنفقات الجارية والسكن عن طريق صيغتي المرابحة والإجارة، بدلا من الحصول على الائتمان لأغراض استهلاكية بفائدة؛
- في ظل النظام المالي الإسلامي ووفقا لأهدافه يكون بمقدور السلطات النقدية الرسمية ممثلة في البنك المركزي أن تعتمد معدل العائد على الاستثمار آلية لتخصيص الموارد، وتحقيق التعادل بين العرض من الأموال والطلب عليها بدل سعر الفائدة، والتأثير على عرض النقود أو الحد منه، والاعتماد على نسب الاحتياطي القانوني وهامش الممول من أرباح المضاربة بدل سعر الخصم المالي.

**3- مكونات النظام المالي الإسلامي**

حتى يتمكن النظام المالي الإسلامي من تحقيق أهدافه وأداء وتنفيذ الوظائف المنوطة به، فمن الضروري وجود أطر مؤسسية تعمل مع بعضها في ظل هذا النظام، وتتمثل أهم مكونات النظام المالي الإسلامي في:

**المصرف المركزي الإسلامي:** يقع في قمة هرم النظام المصرفي الإسلامي، ويعرف بأنه: "مؤسسة حكومية مستقلة، مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي"[1].

**المصارف الإسلامية:** تعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي، فهي: تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات لبناء مجتمع متكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الالتزام في كل ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقا لمفهوم التنمية الشاملة"[2].

**مؤسسات التأمين التكافلي:** أصبحت مؤسسات التأمين التكافلي ضرورة حتمية وهيكلا مكملا للمنظومة المالية الإسلامية، حيث يمثل التكافل إطارا تأمينيا متوافقا مع الشريعة الإسلامية يبرز تناغم العيش والتعاون داخل المجتمع، فبموجب هذا النظام يتم الاتفاق بين أشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم التعويض منه عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق"[3].

**الأسواق المالية الإسلامية:** وتتمثل في: "ذلك الإطار أو المجال الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية من طرف أصحاب العجز ثم يتم اقتناؤها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة

---

[1] شافية كتاف، ذهبية لطرش، الإطار النظري لمؤسسات النظام المالي الإسلامي، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 170.

[2] مرسي سلامة، فلسفة البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر دور البنوك الإسلامية في التنمية بمصر، جامعة المنصورة، 2004، ص 09.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 26، قطر، 2010، ص 364.

منظمة ومراقبة وعلى أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق"[1]، فهي:" سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق سياسات معينة وطرق متنوعة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية" [2].

**ثانيا: المؤسسات الدولية الإسلامية الداعمة للنظام المالي الإسلامي**

عرف النظام المالي الإسلامي في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الإسلامية التي تدعمه وتضمن له العمل بكفاءة وفعالية، وفي إطار بيئة ملائمة تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

**2- المصرف الإسلامي للتنمية**

تم إنشاء أول مؤسسة مالية إنمائية إسلامية "المصرف الإسلامي للتنمية" في ديسمبر 1973، وبدأ عمله رسميا في أكتوبر عام 1975 (مقره جدة)، كمؤسسة متخصصة تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. تتلخص وظائفه في تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة، مكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، التعاون الاقتصادي، وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. منذ نشأته دأب المصرف على دعم قدراته للعب هذا الدور الحيوي بالاعتماد على التحسين

[1] محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2013، ص 142.

[2] شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية: دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2013-2014. ص 09.

المتواصل لكفاءة العاملين فيه وكفاءة نظمه الداخلية، كما اعتمد على الدعم المستمر من دوله الأعضاء، وخاصة من دولة المقر المملكة العربية السعودية[1].

قام المصرف بمساهمة كبيرة في تطوير الصيرفة الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، تطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، إنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد، وإنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير من أجل دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية في الاقتصاد والنظام المالي العالمي.

**2- هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:**

أنشأت الهيئة بموجب اتفاقية تأسيس بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في 1990/02/26م في الجزائر، وتم تسجيلها في البحرين في 1991/03/27م، تعنى بوضع الإطار المؤسسي الذي يحكم عمليات الرقابة الذاتية فيما يتعلق بعملية الإفصاح، عرض البيانات المالية، وتطبيق المعايير المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم بإصدار المعايير الشرعية، المعايير المحاسبة ،ومعايير المراجعة بالإضافة إلى الضوابط والأخلاقيات والإرشادات،لضبط عمليات المراجعة بواسطة مراجعين خارجيين. وقد أصدرت ما مجموعه 100 معيار في مجالات الشريعة والمحاسبة والتدقيق والأخلاق والحوكمة والتمويل الإسلامي الدولي. يتم اتباع معاييرها في أكثر من 45 دولة[2].

**3- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**

---

[1] بشير عمر محمد فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية،منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي ،جدة،2006،ص2.

[2] -http://aaoifi.com/our-history/?lang=en.2021/10/14 تاريخ الإطلاع

أنشأ المجلس بمبادرة من المصرف الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجموعة من المصارف والمؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ينتمي المجلس العام إلى منظمة 130 عضوا من المؤسسات المالية موزعة على 34 دولة حول العالم، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية. يهدف إلى دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية، التي تصب في المصلحة العامة لأعضائه، ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعزيز أفضل الممارسات[1].

### 4- السوق المالية الإسلامية الدولية

جاء الاتفاق على إنشاء السوق المالية الإسلامية الدولية في مملكة البحرين بموجب مرسوم ملكي رقم 22، لسنة 2002 وباشرت أعمالها منذ ذلك التاريخ، وتهدف إلى تطوير وتوجيه السوق المالي الإسلامي الدولي واعتماد الأدوات المالية المتداولة والترويج للفكرة في المحافل الدولية والمصرفية.

وهي ليست سوقاً بالمعنى المكاني، ولكنها جهة لتنظيم وضبط العمل في السوق المالية الإسلامية. تتلخص مهمتها في[2]:

- تحقيق رؤية السوق بتحفيز البنيتين التحتيتين التجاريتين الداخلية والدولية؛
- ابتكار منتجات وتدفق المعلومات بقوة بمعايير ومحددات دقيقة وشفافة ومضبوطة؛
- تأمين القول والتكامل المتوافق مع اتجاهات الأسواق.

كما أن لها مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها، نوردها فيما يلي[1]:

---

[1] -https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A.2021/10/14 تاريخ الإطلاع

[2] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعار للنشر والعلوم، سوريا، ص515.

- تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية تركز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- إنشاء بيئة عمل التي ستشجع كل من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق الثانوية؛
- تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالميا؛

**5- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:**

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بدعوة من المصرف الإسلامي للتنمية في المنامة سنة 2002، وتعتبر وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية، لذلك يعتبر دورها مكملا لأنشطة المالية الإسلامية، لأنها تهتم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية. تسعى الوكالة لتكون بديلا شرعيا عن التصنيفات التي تصدرها بقية الوكالات العالمية.[2]

**6- المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية**

مؤسسة عالمية أسست في25 أكتوبر2010 بماليزيا، بهدف إيجاد أدوات مالية سائلة ذات تصنيف استثماري، تستطيع البنوك استخدامها لإدارة التمويل قصير الأجل، كما تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي والدولي لوضع بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. تتحصل المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة على الموجودات والممتلكات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أعضائها، وتقوم بإنشاء محفظة موجودات لتسهيل إصدار الصكوك أو غيرها من الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة. ويتم استخدام هذه المحفظة من قبل المؤسسة لإصدار الصكوك عالية

---

[1] المرجع نفسه، ص516.

[2] -
https://www.zawya.com/mena/ar/company/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81_%D8%B4%D9%85%D8%A8-1000944 تاريخ الإطلاع 2021/10/14

التصنيف الائتماني، التي تسهل إدارة سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية،وتساهم في إنشاء أسواق نقدية إسلامية تتسم بالحيوية عبر الحدود[1].

بالإضافة إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي سيكون محور دراستنا فيما يأتي.

**المحور الثالث: مجلس الخدمات المالية الإسلامية:**

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة داعمة للنظام المالي الإسلامي، حاولت منذ تأسيسها على مواكبة مختلف المعايير المناسبة لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية لضمان السير الحسن لها وتعزيز استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

**1-تعريفه:** هيئة دولية مقرها كوالالمبور، افتتحت رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدأت عملها في 10 مارس 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في وضع المعايير الخاصة بالهيئات الرقابية والإشرافية، التي لَها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).[2]

عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد متمما لعمل لجنة بازل للإشراف المصرفي، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية في شهر ديسمبر2020، 188عضواً، يمثلون 80 سلطة تنظيمية ورقابية و10 منظمات حكومية، و98 منظمة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) يعملون في 57 دولة ،الجدير بالذكرأن ماليزيا البلد المستضيف لمجلس الخدمات المالية

---

[1] السعيد دراجي، سميرة حسيبة، الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل (I,II,III) وآثاره على البنوك الإسلامية، أوراق الملتقى الدولي حول: النظام المالي والمالية الإسلامية، سلسلة منشورات كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزء الثاني، 2013، ص727.

[2] عن المجلس الصفحة الرئيسية في الموقع الرسمي للمجلس http://www.ifsb.org/ar_background.php، تاريخ الإطلاع 2021/10/14.

الإسلامية، وقد سنت لذلك قانوناً يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، ويعطي هذا القانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية[1].

**2- أهدافه:** تتلخص أهداف المجلس فيما يلي[2]:

- العمل على دعم متانة وشفافية صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تقديم معايير جديدة أو تبني المعايير الموجودة حاليا على مستويات دولية متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتوصية باعتماد هذه المعايير؛

---

[1] المرجع نفسه.

[2] https://www.ifsb.org/ar_objective.php#:~:text=%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9,%D9%85%D8%AA%D8%B3%D9%82%D8%A9%20%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.&text=%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%20%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9,%D9%88%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9 تاريخ الإطلاع: 2021/10/14.

- توفير الإرشادات والتوجيهات بشأن آليات الإشراف الفعال وطرق تطبيقه في المؤسسات التي تقدم المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تطوير معايير صناعة الخدمات المالية الإسلامية تساعد في تحديد وقياس وإدارة التعرض للمخاطر، وتأخذ بالاعتبار المعايير الدولية للتقييم، وحساب النفقات والدخل والإفصاح؛
- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالمعايير الخاصة باستقرار وسلامة النظام النقدي الدولي والنظم المالية، بالإضافة إلى معايير البلدان الأعضاء ؛
- تعزيز وتنسيق المبادرات الرامية لتطوير الأدوات والإجراءات المتعلقة بكفاءة العمليات وإدارة المخاطر؛
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- العمل على تطوير وتدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم في المجالات ذات الصلة بالرقابة الفعالة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- إجراء الأبحاث، ونشر الدراسات والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تأسيس قاعدة بيانات للبنوك الإسلامية، والمؤسسات المالية وخبراء الصناعة المصرفية الإسلامية.

**إصدارات المجلس:** منذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تم إصدار أربعة وثلاثين معيارا، ومبدءا إرشاديا، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، قد خصت هذه المعايير كل من: القطاع المصرفي، قطاع التأمين التكافلي و سوق رأس المال.

**1- معايير القطاع المصرفي الإسلامي:** خص المجلس القطاع المصرفي بأهمية بالغة من خلال مجموعة كبيرة من المعايير يمكن تقسيمها إلى إلى جيلين:

- الجيل الأول من المعايير: "من المعيار1إلى غاية المعيار10 " التي غطت مختلف القضايا التنظيمية والتحوطية ومواكبة التطور والنمو السريع في نشاط الصيرفة الإسلامية.

| المعيار | علاقته بالمعايير الذولية |
| --- | --- |
| المعيار رقم 01: إدارة المخاطر(ديسمبر2005) | تكملة الممارسات والمبادئ المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل التي تتعرض لها المؤسسات المالية الصادرة في إطار اتفاق بازل2. |
| المعيار رقم 02: كفاية رأس المال(ديسمبر2005) | أدخل المعيار التعديلات والتغيرات اللازمة لتغطية مواصفات وخصائص المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة (الدعامة الأولى لبازل2) |
| المعيار رقم03: حوكمة المؤسسات(ديسمبر2006 | استكمال مبادئ "ضوابط إدارة المؤسسات" التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل وتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل مؤسسات المالية الإسلامية. |
| المعيار رقم 04: الشفافية وانضباط السوق(ديسمبر2007 | الدعامة الثالثة لبازل2 |

- الجيل الثاني من المعايير: "من المعيار 12 إلى المعيار 17" التي تعتبر بمثابة تعديلات وتنقيحات على المعايير السابقة لمواكبة التطورات الحاصلة في النظام المالي العالمي: وإجراءات الإصلاحات المالية الشاملة لبازل3. ويمكن اختصارها في الجدول الموالي.

**الجدول رقم 01:** تطور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية للقطاع المصرفي

| | |
|---|---|
| المعيار رقم 05: إجراءات الرقابة الإشرافية(ديسمبر2007) | الدعامة الثانية لبازل2 |
| المعيار رقم 07: قضايا خاصة في كفاية رأس المال (جانفي2009) | معيار تكميلي للمعيار الثاني خاص بالصكوك والاستثمارات العقارية. |
| المعيار رقم09: سلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.(ديسمبر2009) | تعزيز المعايير الموجودة والمعترف بها دوليا (المبادئ الدولية لسلوكيات العمل الصادرة عن المنظمة الدولية للأوراق المالية،مبادئ سلوكيات العمل التأميني لمشرفي التأمين. |
| المعيار قم 10: المبادئ الإرشادية لنظام الحوكمة الشرعية. (ديسمبر2009) | استكمال المعايير الاحترازية السابقة ب "نظام الضوابط الشرعية" للتأكيد على خصوصية الصيرفة الإسلامية. |
| المعيار قم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة (مارس 2012) | تكميل المبادئ الإرشادية المنشورات الدولية المتنوعة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، التي تم مراجعة معظمها بعد الأزمة المالية العالمية |
| المعيار رقم 13: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (مارس 2012 | تفعيل المعايير المعترف بها دوليا لاختبارات الضغط(لجنة بازل وسلطة البنوك الأوربية) |
| المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال (ديسمبر2013) | مراجعة المعيارين الثاني والسابع،للتوافق مع متطلبات بازل3. |
| المعيار رقم16: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية (مارس2014) | مراجعة وتغيير المعيار الخامس الذي يضع توجيهات خاصة بالعناصر الرئيسية لعملية المراجعة الإشرافية التي تقوم بها السلطات الإشرافية على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الصيرفة الإسلامية والدروس المستفادة من الأزمة المالية ،واستكمال معايير (بازل3) |
| المعيار رقم 17: المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي(أفريل 2015 | استكمال المعايير الدولية المطبقة حاليا وبشكل خاص المبادئ الأساسيّة للجنة بازل للإشراف المصرفي الفعال |
| المعيار رقم22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (ديسمبر 2018) | تعديل المعيار رقم 04 بما يتماشى ومرتكزات بازل03. |

**المصدر**: حسيبة سميرة، الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة، الجزائر، 2016، ص263 (بتصرف).

**2–معايير قطاع التأمين الإسلامي:** أصدر المجلس مجموعة معايير في قطاع التأمين الإسلامي بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي بأكمله وحماية المستهلكين. يمكن تلخصيها في الجدول رقم (02).

**الجدول رقم (02):** تطور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقطاع التأمين التكافلي

| المعايير | علاقتها بالمعايير الدولية (معايير الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين) |
|---|---|
| المعيار رقم 08: المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي | استكمال المعايير الاحترازية والإشرافية للتكافل |

| | |
|---|---|
| (ديسمبر 2009) | |
| المعيار رقم 11: معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي (ديسمبر 2010) | الحاجة إلى التقييم الرقابي الكافي لترتيبات إدارة المخاطر لمشتغلي التكافل |
| المعيار رقم 14: معيار إدارة مخاطر شركات التأمين التكافل(ديسمبر 2013) | يعرض العناصر الرئيسية في عملية المراجعة الرقابية لإدارة المخاطر |
| المعيار رقم 18: المبادئ الإرشادية لإعادة التكافل (أفريل 2016) | الرقابة على برامج إعادة التكافل. |
| المعيار رقم 20: العناصر الأساسية في عملية المراجعة الإشرافية لشركات التأمين التكافلي (ديسمبر 2018) | يساعد على تطوير نظام متكامل لتقييم إطار الضبط المؤسسي وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر وبرامج إعادة التكافل |
| المعيار رقم 25: الإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق لشركات التكافل (إعادة التكافل) ديسمبر 2020 | تم وضع المعيار على أساس استكمال معايير الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بهدف السعي لتحقيق الاتساق في جودة متطلبات الإفصاح مع تلك المطبقة على صناعة التأمين التقليدي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات ذات الصلة. |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعايير المذكورة.

**3-قطاع سوق رأس المال الإسلامي:** وفي نفس السياق يواصل المجلس تغطية كافة مجالات النظام المالي من خلال اصدار المعايير المتعلقة بتنظيم سوق رأس المال الإسلامي التي يمكن اختصارها في الجدول رقم(03).

**الجدول رقم (03):** تطور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقطاع سوق رأس المال الإسلامي

| المعيار | علاقته بالمعايير الدولية (المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية). |
|---|---|
| المعيار رقم 06: حوكمة برامج الاستثمار الجماعي(ديسمبر 2008) | تكميل "المبادئ الأساسية لبرنامج الاستثمار الجماعي" لمنظمة الدولية للأوراق المالية |
| المعيار رقم 19: المبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) (أفريل 2017) | وضع مبادئ وممارسات تتعلق بشكل خاص بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي |
| المعيار رقم 21: المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (قطاع سوق رأس المال الإسلامي) (ديسمبر 2018) | تم الاستناد إلى المبادئ الأساسية لتنظيم السوق المالي للمنظمة مع مراعاة الاختلافات ذات الصلة |
| المعيار رقم 24: المبادئ الإرشادية لحماية المستثمر في أسواق رأس المال الإسلامي (ديسمبر 2020) | استكمال للمعيار رقم 24، يتناول المجالات التي تحتاج إلى إرشاد بشأن خصوصيات التمويل الإسلامي. |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعايير المذكورة

**4-إصدارات أخرى:** واستكمالا لعمله الريادي في إصدار المعايير الدولية قام المجلس أيضا بإصدار مجموعة مبادئ إرشادية وملاحظات فنية. نختصرها في الجدول رقم (04).

**الجدول رقم (04)** : المبادئ الإرشادية والملاحظات الفنية الصادرة عن المجلس

| | |
|---|---|
| المبادئ الإرشادية رقم01 (مارس2008) | الارشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال |
| المبادئ الإرشادية رقم02(ديسمبر 2010) | الارشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال( معاملات المرابحة في السلع) |
| المبادئ الإرشادية رقم03 (ديسمبر2010) | الارشادات المتعلقة بممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار |
| المبادئ الإرشادية رقم 04(مارس2011) | الارشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال تحديد عامل ألفا في نسبة كفاية رأس المال |
| المبادئ الارشادية رقم05 (مارس2011) | الارشادات المتعلقة بالاعتراف بالتصنيفات الصادرة عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية للتأمين التكافلي وإعادة التأمين |
| المبادئ الارشادية رقم 06 (أفريل 2015) | الارشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية |
| المبادئ الإرشادية رقم 07( ديسمبر 2019) | المبادئ الارشادية بشأن تسهيلات 'المسعف الأخير' المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها |
| الملاحظة الفنية رقم 01 | بشأن تعزيز إدارة السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (تطوير سوق رأس المال) |
| الملاحظة الفنية رقم 02 | اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية |

**المصدر**: https://www.ifsb.org/ar_published.php#TN تاريخ الإطلاع 2021/10/19.

وما لا يمكن إهماله هو الخدمات الملحقة التي يقدمها المجلس من خلال نشاطاته الميدانية وموقعه الالكتروني والتي يمكن اختصارها في:

- تنظيم ورشات عمل لتسهيل تفعيل المعايير؛
- تنظيم برامج للتوعية، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمالية الإسلامية؛
- نشر العديد من المحاضرات العامة ومجموعة من البحوث، بالإضافة إلى التقارير خاصة التقرير السنوي لاستقرار المالي للصناعة المالية الإسلامية؛
- استعمال اللغة الانجليزية في جميع إصداراته واعتماد الترجمة إلى اللغة العربية.

**خاتمة**

في ختام هذه الورقة البحثية، وفي ظل ما تم عرضه، نستخلص النتائج التالية:

- يعد النظام المالي الإسلامي أحد فروع النظام الاقتصادي الإسلامي، ويستمد مرجعيته الفكرية من القرآن الكريم والسنة النبوية وكذا الاجتهاد والقياس، ويجمع بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- تعتبر المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي أبرز أركان النظام المالي الإسلامي وأهم مؤسساته.
- يحوز النظام المالي الإسلامي على العديد من المؤسسات و الهيئات التي تعمل على تدعيم آليات عمله وسلامة تطبيقه، بما يساهم في ضمان استقراره وتطويره.
- إن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يمثل أبرز الهيئات الداعمة للنظام المالي الإسلامي، ويعمل في وضع المعايير الخاصة بالهيئات الرقابية والإشرافية، التي لَها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، والتكافل (التأمين الإسلامي)، وأسواق رأس المال.

**قائمة المراجع**

1. أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، جامعة القصيم للنشر العلمي والترجمة، 2014.

2. السعيد دراجي، سميرة حسيبة، الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل (I,II,III) وآثاره على البنوك الإسلامية، أوراق الملتقى الدولي حول: النظام المالي والمالية الإسلامية، سلسلة منشورات كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة، الجزء الثاني، 2013.

3. بشير عمر محمد فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية،منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي ، جدة، 2006.

4. حسيبة سميرة، الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة، الجزائر، 2016

5. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعار للنشر والعلوم، سوريا.

6. شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية: دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، 2013–2014.

7. شافية كتاف، ذهبية لطرش، الإطار النظري لمؤسسات النظام المالي الإسلامي، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.

8. عوف محمد الكفراوي، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط 03، 2006.

9. محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2013.

10. مرسي سلامة، فلسفة البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر دور البنوك الإسلامية في التنمية بمصر، جامعة المنصورة، 2004.

11. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 26، قطر، 2010.

12. http://aaoifi.com/our-history/?lang=en
13. https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/
14. https://www.zawya.com/mena/ar/company/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81_%D8%B4%D9%85%D8%A8-1000944/
15. http://www.ifsb.org/ar_background.php.
16. https://www.ifsb.org/ar_objective.php#:~:text=%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9,%D9%85%D8%AA%D8%B3%D9%82%D8%A9%20%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.&text=%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%20%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9,%D9%88%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D

8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

17. https://www.ifsb.org/ar_published.php#TN